

ملحة موجزة عن الدور الوطني للمحاميين التونسيين في الحركة الوطنية

أول نص تشريعي أسس للمحاماة في تونس بشكلها العصري هو الأمر العلي عدد 208 الصادر في أكتوبر 1885 على الرغم من أن ممارسة المحاماة بدأت بالتزامن مع ظهور المحاكم القنصلية وفقا لأحكام مرسوم 26 نوفمبر 1841 الذي كان ساري المفعول بالجزائر المستعمرة الفرنسية والمنظم لمهنة المحامي أو ما كان يعرف آنذاك ب:

« la profession de défenseur » وكان يطلق على أصحاب هذه المهنة صفة « défenseur ou avocato »

ولكن إلى جانب أصحاب هذه المهنة الذين كان أصحابها يتمتعون بوجاهة إجتماعية كانت هناك مؤسسة أخرى قائمة للدفاع هي مؤسسة الوكيل وهو ما يمكن إعتباره محام من الدرجة الثانية بحكم أن اصحاب هذه المهنة هم خريجي التعليم الزيتوني ممن يحدقون القراءة والكتابة وتعهد إليهم نيابة منوبيهم أمام المحاكم التونسية الشرعية وتتم تسميتهم بمجرد أمر من الباي دون أية شروط خاصة منظمة بنص تشريعي.

ومع بداية القرن العشرين تمكن بعض خريجي المعهد الصادقي من مواصلة دراسة الحقوق بالجزائر وفرنسا والحصول على الإجازة وبالتالي الترسيم بجدول المحامين.

ثم إنضاف إليهم خريجو أول مدرسة حقوق بتونس أسست سنة 1922 التي أتاحت تخريج بعض الإطارات للإدارة التونسية كما مكنت البعض الآخر من مواصلة التعليم بالجزائر وفرنسا والحصول على الإجازة والإلتحاق بالمحاماة التي كان شرطها الترسيم بها بمجرد الحصول على الإجازة في الحقوق.

من ضمن هؤلاء الرواد نذكر علي باش حامبه 1876-1918 الذي كان كذلك من رواد الصحافة التونسية والمسجل بجدول المحاماة في 1906 وهو مؤسس جريدة "التونسي" أولى الصحف الوطنية وبعد "أحداث الجلاز" تم نفيه إلى فرنسا ومنها إنتقل إلى تركيا التي التحق فيها بوزارة الشؤون الخارجية وتوفي بها سنة 1931 وذلك في 31 أكتوبر تحديدا.

نذكر كذلك من هؤلاء الرواد من المحامين التونسيين الأساتذة محمد نعمان وحسونة العياشي والشريف الزاوش وحسن القلاقي وأحمد الصافي وصالح فرحات الذين اسسوا وناضلوا في صلب جمعية الشباب التونسي وكذلك في حزب الدستور الذي أسسه عبد العزيز الثعالبي سنة 1920.

ويفسر الإلتزام الوطني لهؤلاء الشباب من المحامين بعنصرين: الأول وعيهم بوضعية بلادهم التي كانت ترزخ تحت نير الإستعمار والدينامكية التي نتجت عن ذلك في أوساط النخب التونسية.

العنصر الثاني هي طبيعة الدراسة التي تلقاها هؤلاء الشباب في كليات الحقوق الفرنسية ومضامينها التي كانت تدافع عن قيم المساواة والعدالة والتي حال

رجوع هؤلاء الطلبة الى بلدهم يكتشفون ان تلك المضامين واقعا ليس لها وجود في ظل السياسة الإستعمارية.

وتميز حضور المحامين صلب الحزب الدستوري الذي أسسه الثعالبي في البعثات التي كانت تتجه إلى فرنسا سواء لمفاوضة السلطات الإستعمارية حول تمكين التونسيين من المزيد من الحقوق المدنية والسياسية أو في إطار تحسيس نخب باريس حول أوضاع التونسيين الصعبة خاصة في بدايات القرن العشرين وما شهدته من مصاعب.

ثم تميزوا بدورهم في الدفاع عن الوطنيين. بمناسبة محاكمات "أحداث الجلاز" سنة 1911 وقبلها محاكمة إنتفاضة تالة في 1906 ثم محاكمة النقابيين التونسيين سنة 1925.

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن تونس المحامة في بدايات القرن العشرين كانت بطيئة اذ تشير الإحصائيات إلى أن عدد المحامين التونسيين المسلمين سنة 1914 لم يكن يتعدى السبعة وفي 1923 كان عددهم 10 وفي 1932 لم يتجاوز 24 ثم 31 في 1936 وفي سنة 1947 كان العدد 47 وهذه الأرقام كانت تمثل من 10 بالمائة الى 15 بالمائة من عدد المحامين المسجلين، أما عن الأصول الإجتماعية لهؤلاء المحامين فكانت منحصرة في طبقة البلدية أي سكان العاصمة من أصول المماليك أو المخزن وينحدرون من العاصمة ويشكلون نسبة 44 بالمائة أو من مدن الساحل في حدود 26 بالمائة.

وبالعودة الى الرؤية السياسية لهؤلاء المحامين في بدايات القرن بعلاقة بالمسألة الوطنية فإنها كانت على غرار ما تميزت به رؤية بقية النخب التي غلبت عليها في البداية المسحة الإصلاحية إذ لم تكن من ضمن مطلبيّاتها التي رفعتها لسلط الحماية أي حديث عن الإستقلال وإنما كانت مقتصرة عن المطالبة بضرورة إدخال تصليحات سياسية تعطي للتونسيين تقريبا نفس الحقوق الممنوحة للفرنسيين كالإنتخاب وغيره.

وعليه إقتصرت التحركات على النشاط صلب جمعيات كجمعية **أقدماء المعهد الصادقي** او بالكتابة في صحف ك**"التونسي"** التي يديرها علي باش حامبه.

وكما سبق أن أسلفنا كان التميّز للمحامين التونسيين في ردهات المحاكم الإستعمارية وهنا يتعين التذكير بدور كل من عبد الجليل الزاوش وحسن القلاطي في الدفاع عن الوطنيين في أحداث الجلاز ثم سرعان ما إلتحقت بهم مجموعة ثانية متركبة من محامين وطنيين نذكر من بينهم أحمد الصافي الطيب جميل وصالح فرحات في حين تميزت مجموعة أخرى بنشاطها التفاوضي مع المستعمر عن طريق المشاركة في بعثات الحزب الدستوري إلى فرنسا كالمحامي صالح بالعجوزة والبشير عكاشة والمحامي التونسي اليهودي إلي زراح سيما سنة 1920.

وبداية من هذه السنة بدأت نتائج التعليم المزدوج العربي الفرنسي التي تم إنتهاجها بإحداث مدارس عصرية الى جانب التعليم الزيتوني كالمعهد الصادقي

وتمكن البعض من خريجه من التونسيين المسلمين من مواصلة تعليمهم بالمعاهد الفرنسية سيما معهد كارنو ثم بكليات الحقوق الفرنسية بالجزائر وفرنسا وهكذا تحصل على الاجازة في الحقوق وبها ترسموا بالحاماة أعداد متزايدة من التونسيين سرعان ما إنخرط جلهم في الحركة الوطنية عبر الإنتماء للحزب الدستوري وكونت هذه النخبة الجديدة التي كان من ابرز المنتسبين اليها الحبيب بورقيبة والطاهر صفر الذين سرعان ما أعلنوا معارضتهم للسلط الاستعمارية وللحزب القديم وأساليبه الاصلاحية والنخبوية وهكذا رأى النور على ايديهم سنة 1934 الحزب الدستوري الجديد الذي كان للمحاميين النصيب الأوفر في قياداته السياسية فألى جانب الزعيمين بورقيبة وصفر كان هناك البحري قيقة الهادي نويرة المنجي سليم صالح بن يوسف الى درجة انه غداة الإستقلال الداخلي سنة 1955 فإنه على الـ17 عضو المكونين للديوان السياسي 8 منهم محامون.

ويمكن بتتبع المسار المهني والسياسي للمحاميين الوطنيين ملاحظة أن يمكن تقسيمهم الى صنفين: فمن جهة تفرغ الزعماء الى القيادة السياسية عبر تحمل مسؤوليات في المكتب السياسي أو مختلف هياكل الحزب، في حين تكفل البقية من القيادات الوسطى أو الصغرى بالدفاع عن الوطنيين امام المحاكم العسكرية كالطيب غشام والهادي بن علي خفشة والباجي قايد السبسي وعمار الدخلاوي وفتحي زهير.

وإحال ءأصل ءونس على إسءقلاها ءءءقء معظم هءه الإسماء بالهياكل الرسمية
للءولة الوطنية الءءيئة في إين بءأء مسيرة إيل إءيء من المعارضة للنظام
الإءيء نجء على رأسهم كالعاءة مءامون من أطياف سياسة مءءلفة.